الأمم المتحدة

E/CN.6/2014/NGO/116

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من معهد الصحة العامة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

160114 150114 13-60916X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

يبدي معهد الصحة العامة ترحيبه بموضوع الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة المعنون ''التحديات التي تكتنف تنفيذ الأهداف الإنمائية لصالح النساء والفتيات والمنجزات المحرزة في هذا الصدد''.

وينطوي هذا الموضوع على أهمية خاصة بالنسبة للبرنامج الذي ينفذه المعهد تحت شعار ''مكِّنوا الفتيات من مِقوَد القيادة''، الذي يزيد مقدرات الفتيات وحلفائهن على قيادة عملية التغيير الاجتماعي من خلال أنشطة الدعوة والتوعية والتمكين الاقتصادي ورواية التجارب وإقامة الشراكات الاستراتيجية. ويسهم هذا البرنامج في تحسين الأحوال الصحية والتعليمية والأحوال المعيشية لأكثر من مليوني فتاة في جميع أنحاء العالم متوسلا في ذلك تمكين الفتيات والقيادات والمنظمات المحلية من حمل لواء الدعوة لمناصرة القوانين والسياسات ورصد الأموال المتمحور حول الفتيات. ومعهد الصحة العامة، هو منظمة غير ربحية تحمل على أكتافها تجربة تمتد قرابة خمسة عقود في مجال تحسين الصحة والتغذية ورفاه الناس والارتقاء بنوعية حياتهم في كافة أنحاء العالم. وتركز برامج المعهد ومبادراته في المقام الأول على الأهداف الإنمائية للألفية أرقام ٢ و ٣ و ٥. وسعيا إلى تحقيق أهداف توفير التعليم الابتدائي للجميع والمساواة بين الجنسين وتحسين صحة الأم والطفل وإتاحة سبيل حصول الجميع على الصحة الإنجابية، يعمل برنامج تمكين الفتيات من مِقوَد القيادة، إضافة إلى ٨٠ في المائة من المشاريع الأخرى التي يضطلع بها المعهد، من أجل توكيد استمرار الحكومات ووكالات الأمم المتحدة في إيلاء أولوية لصحة النساء والفتيات وحقوقهن، والعمل بانتظام من أجل إدراج منظور مراعٍ للاعتبارات الجنسانية في التشريعات والسياسات الوطنية والاتفاقات الدولية.

النساء والفتيات ومستقبل التنمية

يؤكد منهاج العمل للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة أن النساء تتشاطرن شواغل مشتركة لا يمكن التصدي لها إلا إذا عملن معا، وبالشراكة مع الرجال، من أجل بلوغ الهدف المشترك لتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم. وقد انطبقت هذه الفلسفة بشكل مباشر أيضا على الأهداف الإنمائية للألفية خلال الأربع عشرة سنة الماضية، كما تنطبق في سياق الخطة الدولية الجديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومع اقتراب عام ٢٠١٥، لا تزال هناك تحديات مهمة ماثلة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولإحراز تقدم صوب هذه الغاية، يوصي برنامج تمكين الفتيات من مِقوَد القيادة ومعهد الصحة العامة أن تقوم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير الواردة فيما يلي من أجل تعزيز المساواة

بين الجنسين، وتوفير التعليم للجميع في المرحلة الابتدائية والمراحل التالية لها، وتخفيض وفيات الأمهات:

(أ) سن قوانين تحمي الفتيات والشابات من التعرض للعنف والتجبّر، بما فيه العنف الجنساني، في المدارس؛

(ب) تعزيز الدعوة في سبيل تنفيذ القوانين والسياسات وكفالة استجابتها لاحتياجات الفتيات والشابات؛

(ج) تسهيل سُبل الحصول على التعليم والرعاية الصحية والتدريب على مهارات العمل للشابات اللائي يقطن المناطق الريفية والمناطق النائية؛

(د) بناء طاقات الفتيات والشابات للمشاركة المجدية في العملية الديمقراطية وتوفير مدخلات موضوعية في المسائل التي تؤثر في حيواتهن؛

(هـ) رفع سن الزواج إلى ١٨ عاما والتأكيد على إنفاذ السن القانونية للزواج على صعيد القواعد الشعبية؛

(و) إتاحة سبيل للنساء والمراهقات يكفل حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية؛

(ز) ضمان احترام الحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات وحمايتها والوفاء بها؛

(ح) صياغة وتنفيذ استراتيجيات التمكين الاقتصادي المتمحورة حول النساء والفتيات.

ما بعد التعليم الابتدائي

تواجه المراهقات اللائي يزيد عددهن في العالم على ٦٠٠ مليون نسمة تحديات جسام. فربعهن أو أكثر يعشن في الفقر المدقع، ولا يتمكن نصفهن على الأقل من الانتظام في صفوف الدراسة. ورغم التقدم المحرز في الالتحاق بالتعليم، لا يزال هناك حسبما يفيد التقرير المرحلي للأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣ زهاء ١٢٣ مليون من صغار الفتيات والفتيان ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما يفتقرون إلى المهارات الأساسية للقراءة والكتابة، وأن ٦١ في المائة منهم من الفتيات. ويعتبر التعليم الأساسي والقدرة على اكتساب المهارات الأساسية للقراءة والكتابة شرطين أساسيين لتحقيق المساواة الجنسانية. ولا بد أن تسن الدول قوانين وتضع سياسات لحماية الفتيات وتشجيع حصولهن على التعليم من أجل تحسين

معدلات التزام الفتيات والشابات بالانتظام في التعليم الابتدائي والثانوي. كذلك يتحتم تقديم الدعم للمجتمع المدني والدعوة المجتمعية من أجل التوكيد على تنفيذ هذه القوانين والسياسات وكفالة استجابتها لاحتياجات الفتيات والشابات.

وأحد النماذج التي يمكن الاستشهاد بها على سن قانون فارق مكرّس لحماية الأطفال، هو تمرير وتنفيذ القانون الوطني للطفل في ليبريا. وقد شاركت مبادرة تمكين الفتيات من مِقوَد القيادة مع القيادات الليبرية والفتيات الناشطات في سبيل الدعوة إلى تشجيع وحماية حقوق الفتيات الليبريات والتوكيد على قدرتهن على استكمال تعليمهن وحصولهن على الرعاية الطبية وحمايتهن من الممارسات التقليدية المؤذية ومنها زواج الطفلة. وينص القانون الجديد للطفل على ضرورة أن تقوم وزارة التعليم الليبرية بتشجيع الالتحاق بالتعليم، وإعادة الالتحاق به، واتخاذ إجراءات خاصة تضمن سبيلا متكافئا للتعليم، وتضمن أيضا اشتمال تدريب المعلمين على المناهج الدراسية تعليمات بشأن التوعية بحقوق الطفل.

إن التعليم عنصر مهم في تحديد نوعية الحياة التي يمكن للنساء أن يوفرنها لأنفسهن وعائلاتهن. وقد حالف التوفيق الأهداف الإنمائية للألفية عندما وضعت مسألة توفير التعليم الابتدائي للجميع على جدول الأعمال الإنمائي الدولي، غير أن هناك الكثير الذي يمكن عمله في هذا السياق. وعلى الدول الأعضاء أن تدعم الفتيات والشابات لمواصلة تحصيل التعليم إلى ما بعد المرحلة الابتدائية وأن تساعدهن في الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي من أجل تحقيق المساواة الحقة بين الجنسين. وتشدد منظمة الصحة العالمية بوجه خاص على أن حصول النساء على التعليم العالي يساعد في تخفيض معدل الخصوبة وهو ما يرتبط أيضا بتخفيض معدل الفقر. فالفتيات اللائي يُحصلّن مستويات تعليمية عالية يكّن على الأرجح أقل نزوعا أيضا إلى الزواج وهن طفلات. ويتوقع معظم الخبراء أن يؤدي ازدياد أعداد النساء المتعلمات تعليما عاليا في أنحاء العالم إلى مزيد من التنمية العالمية الشاملة، وإلى وجود أطفال وأسر أوفر صحة.

توفير الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والمراهقات

حسبما يرد في منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، يحق للنساء والمراهقات التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والنفسية. وفي عام ٢٠٠٠، أدرجت الأهداف الإنمائية للألفية صحة الأمومة كأولوية، لكنها لم تدرج في بداية الأمر الهدف الرابع في برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالسكان والتنمية بخصوص توفير سبيل الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما فيها خدمات تنظيم الأسرة. ولم يتح التركيز الضيق للأهداف الإنمائية للألفية على صحة الأم مجالا للتركيز على احتياجات النساء والمراهقات،

وتضمّن بدلا من ذلك تركيز جميع الجهود العالمية على صحة الطفل. وحيث لم يجر حتى عام ٢٠٠٥ إضافة الهدف ٥ ب إلى الأهداف الإنمائية للألفية، بات الوقت المتاح للمجتمع العالمي لإدماج هذا الهدف يقل بفترة خمس سنوات مقارنة بالأهداف الأخرى.

وحسبما تذهب منظمة الصحة العالمية، يبلغ عدد المراهقات التي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما اللائي ينجبن أطفالا كل عام زهاء ١٦ مليون مراهقة، ينتمي معظمهن إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. ويتسبب إنجاب الأطفال في هذه السن المبكرة في مخاطر صحية جسيمة للفتيات، ويزيد بمعدل الضعف احتمال تعرضهن للموت خلال الحمل أو الولادة بالمقارنة بالفتيات اللائي تزيد أعمارهن عن ٢٠ عاما. وعلاوة على ذلك، يزيد معدل وفيات الفتيات اللائي تقل أعمارهن عن ١٥ عاما بمقدار خمسة أضعاف خلال فترة الإنجاب. ولا بد أن يتخذ المجتمع الإنمائي الدولي وفرادى الدول الأعضاء خطوات مزيدة من أجل الوفاء باحتياجات النساء والمراهقات المتعلقة بصحتهن الجنسية والإنجابية حتى يمكن تحقيق هدف المساواة بين الجنسين.

ويمثل رفع السن القانونية للزواج في كل البلدان إلى ١٨ عاما أحد السُبل الفعالة لتقليص حمل المراهقات وتخفيض حالات الإنجاب ووفيات الأمهات. وعلاوة على ذلك، تؤدي الدعوة التي تجري على صعيد القواعد الشعبية بالتعاون مع السلطات التقليدية والزعماء التقليديين والحكومات المحلية إلى تخفيض شديد في ممارسات الزواج المبكر والقسري بل وحتى إلى القضاء عليها. وفي الوقت الراهن يتزوج ثلث الفتيات في العالم في سن ١٨ عاما، وتتزوج واحدة من كل تسع فتيات قبل سن ١٥ عاما. ويتسبب الزواج المبكر والقسري والحمل المبكر في آثار نفسية وبدنية مدمرة على المراهقات وأسرهن. والأرجح أن يكون مواليد المراهقات مبتسرين ومنخفضي الوزن عند الميلاد وأكثر تعرضا لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما تزيد فرص موتهم بنسبة ٧٥ في المائة مقارنة بمواليد الأمهات الأكبر سنا. وبوسع كل دولة من الدول الأعضاء أن تحدث تخفيضا ملموسا في وفيات الأمهات، وأن تحسن صحة المراهقات والأسر وتقلل التحديات الموجودة في البلد التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين، بالقيام ببساطة برفع السن القانونية للزواج إلى ١٨ عاما.

التمكين الاقتصادي المتمحور حول النساء والفتيات

بغية تحقيق المساواة بين الجنسين لا بد أن تكون النساء شريكات متكافئات اجتماعيا واقتصاديا. ويبلغ عدد الأسر المعيشية التي ترأسها النساء ربع عدد جميع الأسر المعيشية في أنحاء العالم، وتكون الأسر التي تتعهدها الإناث ضمن الأسر الأفقر غالبا بسبب التمييز

ضدهن في الأجر. وأحد التحديات المحددة التي تواجه تحقيق المساواة بين الجنسين هو عدم قدرة المرأة عادة على العثور على العمل أو البحث عنه خارج المترل بسبب الأعباء التي تقع على عاتقها بشأن الاعتناء بالمترل وتربية الأطفال، كما أنها تكون غير قادرة غالبا على اتخاذ قرارات اقتصادية بخصوص بيتها وأسرتها. ويعد التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات شرطا حاسما لتحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي.

وتدل البحوث التي أجريت في إطار برنامج تمكين الفتيات من مِقوَد القيادة، أن المراهقات يعوزهن دائما الدعم المجتمعي وأن الأعراف الاجتماعية في مجتمعاتهن قد تضع الحواجز أمام نهوضهن الاقتصادي. ويمكن أن يكون التمكين الاقتصادي رافعة حاسمة لإحداث تغيير في حيوات المراهقات، ومساعدتهن في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وإرساء عادات ادخارية جيدة وتحسين إمكاناتهن المستقبلية في المشاركة في القوة العاملة. وبوسع التمكين الاقتصادي أيضا أن يتيح للفتيات قدرة حركية وثقة ويقوي شبكاتهن الاجتماعية ويحسّن أحوالهن الصحية. وقد أظهرت البحوث التي أجريت مؤخرا وجود عدد قليل من البرامج، وعلى وجه الخصوص في أمريكا اللاتينية، التي تعمل على زيادة الوعي المالي لدى المراهقات، وزيادة مهاراتهن العملية أو أمنهن الاقتصادي. ويمثل زيادة التركيز على الأمن الاقتصادي والأمن الشخصي للمراهقات والشابات خطوة مهمة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.